الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العام

بيروت في: ٢٠٢٣/١٠/١٠
رقم الصادر: ١١١٨/ م.ص.

السيّد(ة) الوزير(ة)

سنداً للمادتين /٦٢/ و/٦٤/ من الدستور،

يعقد مجلس الوزراء، بهيئة تصريف الأعمال، جلسة عند **الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس** الواقع فيه **٢٠٢٣/١٠/١٢** في **السراي الكبير**، لعرض المستجدات الراهنة في ظلّ تطوّر الأوضاع على الصُعد كافةً، إضافةً إلى عرض التقرير الدوري حول تنفيذ مندرجات قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢٣/٠٩/١١ المتعلّق بموضوع النزوح السوري والمرفق ربطاً.

إن السيّد رئيس مجلس الوزراء، وعملاً بواجباته الدستورية، وشعوراً منه بالمسؤولية الوطنية، يوجّه هذه الدعوة ويضعها بتصرف **جميع** السّادة الوزراء للمشاركة في الجلسة المُقرّرة تلبيةً لنداء الواجب الوطني وهم الحريصون عليه، لاسيّما في ظل الظروف الدقيقة التي تمرّ بها البلاد.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء

التقرير الدوري

حول تنفيذ مندرجات قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢٣١٩١١١

بناءً لتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء وطلبه،

وعطفاً على قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢٣١٩١١١ المتعلق بموضوع النزوح السوري، والذي تقرر بموجبه الطلب إلى الإدارات والأجهزة والوزارات المعنية كُلٌّ ضمن اختصاصه القيام بالمهام الموكلة إليه في سبيل التصدي إلى موجة النزوح الجديدة التي تُفاقم من حدة الأزمة،

تمّ إعداد تقرير مُفصّل وشامل بهذا الخصوص متابعةً للقرار المذكور وبيانً للإجراءات التي إتُخذت كما وتلك التي لا تزال غير مُنفذّة لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير؛ وذلك على النحو التالي:

١- الأجهزة الأمنية والعسكرية:

أ- الجيش

جدول عددي بالموقوفين السوريين الذين أُعيد ترحيلهم أو سُلّموا إلى الأمن العام من قبل الجيش

السنة	القطعة	أيلول		تشرين الأول (حتى ٢٠٢٣/١٠/٦)		المجموع	ملاحظات
		إعادة ترحيل	تسليم إلى الأمن العام	إعادة ترحيل	تسليم إلى الأمن العام		
٢٠٢٣	مديرية المخابرات	٠	٣٤	٠	٣١	٦٥	
	لواء المشاة التاسع	٣١٦	٦١	٠	٦	٣٨٣	
	فوج التدخل الثاني	٠	٢٧	٠	٠	٢٧	
	فوج التدخل الرابع	٠	١١	٠	٠	١١	
	فوج الحدود البرية الأول	٣٨٧٩	٠	٤٠٤	٠	٤٢٨٣	
	فوج الحدود البرية الثاني	٠	٠	٠	٠	٠	
	فوج الحدود البرية الثالث	٣٨٥	٠	٤١	٠	٤٢٦	ضمنا الموقوفين المستلمين من باقي القطع
	فوج الحدود البرية الرابع	٠	٢	٠	٠	٢	
المجموع		٤٥٨٠	١٣٥	٤٤٥	٣٧	٥١٩٧	

مجموع من أُعيد ترحيله	٥٠٢٥	
مجموع من سُلّم إلى الأمن العام	١٧٢	
المجموع	**٥١٩٧**	

جدول عددي بالموقوفين السوريين الذين أُعيد ترحيلهم أو سُلّموا إلى الأمن العام من قبل الجيش

	ايلول ٢٠٢٣	تشرين الأول حتى ٢٠٢٣/١٠/٦	المجموع	ملاحظات
أُعيد ترحيله	٤٥٨٠	٤٤٥	٥٠٢٥	
سُلّم إلى الأمن العام اللبناني	١٣٥	٣٧	١٧٢	
المجموع	٤٧١٥	٤٨٢	**٥١٩٧**	

ب- المديرية العامة لأمن الدولة:

قامت المديرية بمُلاحقة العصابات التي تقوم بتهريب الأشخاص من وإلى لبنان، كما تمّ إتخاذ الإجراءات المناسبة فيما خص مخيمات وخيم النازحين السوريين.

* فيما يخصّ البند المتعلق بمهام الأجهزة الامنية والعسكرية، تمّ تنفيذ مهام وإتخاذ إجراءات أهمها:

- منع إقامة خيم جديدة ومداهمة خيم النازحين السوريين وتفتيشها وضبط أي مواد ممنوعة أو أسلحة وتوقيف مطلوبين، ومنها: بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٩، مداهمة لمخيم للنازحين السوريين في البقاع، حيث تمّ ضبط أسلحة صيد وأسلحة حربية منها نوع كلاشنكوف، وبزات عسكرية. وبتاريخي ٤ و٢٠٢٣/١٠/٦، إزالة ٥ خيم قيد الإنشاء عائدة لسوريين داخل مخيم للنازحين في قضاء مرجعيون.
- يتم حالياً متابعة شبكة تهريب أشخاص من سوريا إلى لبنان تقوم بالإعلان عن ذلك عبر نشر رقم هاتفي على وسائل التواصل الإجتماعي.
- تم توقيف أحد السماسرة العاملين في مجال تأمين الأشخاص الراغبين بالهجرة غير الشرعية، ما أدى إلى إحباط عملية تهريب أشخاص من مرفأ اللاذقية ثم عبر أحد الشواطئ اللبنانية (الموضوع قيد متابعة من قبل مديرية عكار الإقليمية).
- تم توقيف سوري يقوم بعمليات تهريب للسوريين بطريقة غير شرعية من وإلى لبنان بالتنسيق مع مهربين على الحدود ويتقاضى مباشرةً المبالغ المالية (من٨٠ حتى٣٠٠ دولار أميركي)، وهو لهذه الغاية يقوم بإستئجار سيارات من أشخاص لبنانيين لإستخدامها في عملياته، والعمل جارٍ لإحضار كل من يُثبت التحقيق تورطه كما وكل الأشخاص الذين عمل على تهريبهم لتوقيفهم بجرم الدخول بطريقة غير شرعية وتسليمهم إلى الأمن العام اللبناني.

* بالنسبة للتنسيق مع الأجهزة الأمنية :

يتم التنسيق الدائم مع مديرية المخابرات في الجيش اللبناني بخصوص معلومات عن اشخاص يقومون بتهريب او محاولات تهريب اشخاص عبر البحر، وتمّ إرسال بريد خاص للمديرية المذكورة فيه معلومات عن اشخاص ينشطون في التهريب على الحدود اللبنانية الشمالية، إضافة إلى معلومات أخرى يتم التنسيق بها بشكلٍ مباشر.

* أوقفت المديرية العامة لأمن الدولة منذ مطلع عام ٢٠٢٣ عدداً من السوريين منهم بجرم الدخول خلسة وآخرين بجرائم أخرى بناءً لإشارة القضاء المختص، على الشكل التالي:

- (٢٧ شخصاً) **لا يزال موقوفاً.**
- (٢٥ شخصاً) **سُلّموا إلى الأمن العام اللبناني.**
- (٣ اشخاص) **ترك لتسوية وضعه القانوني.**
- (٤ اشخاص) **تُركوا رهن التحقيق.**
- (٩ اشخاص) **أُخلي سبيلهم.**
- (٨ اشخاص) **تمّ تسليمهم إلى قوى الأمن الداخلي.**
- (٦ اشخاص) **مزاولة مهنة دون ترخيص.**
- (شخص واحد) **تهريب ادوية.**
- (١٣ شخص) **تزوير.**
- (شخص واحد) **تجارة اسلحة.**
- (٧ اشخاص) **تهريب اشخاص.**
- (٦ اشخاص) **إرهاب.**

* بالنسبة لمجالس الأمن الفرعية: عقد مجلس الأمن الفرعي في البقاع إجتماعاً في ٢٠٢٣/٠٩/١٤:

- أفاد خلاله مُمثلي الأجهزة الأمنية بأن الوضع العام في المحافظة لا يزال تحت السيطرة وأن أعداد السوريين الوافدين الجدد بطريقة غير شرعية عبر الحدود البرية ضئيلة جداً لأن النسبة الأكبر هم من النازحين الموجودين أصلاً في هذه المحافظة، حيث يغادرون ويعودون بطريقة غير شرعية،
- كما وأنَّ الوضع الأمني في مخيمات النازحين في المحافظة هو موضوع متابعة من قبلهم وأن وحدات الجيش اللبناني والمديرية الإقليمية لأمن الدولة في البقاع تقوم بعمليات تفتيش دورية.
- كما أفادوا بأن هناك أعدادً كبيرة من المؤسسات والمحال مستثمرة بصورة غير شرعية من قبل سوريين، وتم التوافق بين المجتمعين على تكليف القوى الأمنية بهدم جميع الخيم التي تمت إشادتها حديثاً كما والتي يتم إخلاؤها،

– وقد أطلع محافظ البقاع المجتمعين على مضمون قرار وزير الداخلية والبلديات الأخير ومندرجاته في هذا الخصوص.

– على أثر الإجتماع، أصدر النائب العام الإستئنافي في البقاع القاضي **منيف بركات** إستنابات قضائية إلى قادة الأجهزة الأمنية في محافظتي البقاع وبعلبك – الهرمل ومنها إستنابة قضائية إلى مديرية البقاع الإقليمية، تقضي بتكليفهم إجراء كشف على المؤسسات والمحلات المخالفة لجهة مالكيها والعمالة الأجنبية فيها وكذلك المشاريع الزراعية التي تقوم بالمُنافسة غير المشروعة والتي تعود بالضرر على المزارعين اللبنانيين وملاحقة العصابات التي تقوم بتهريب الأشخاص عبر المعابر غير الشرعية ومخابرته شخصياً بهذه المحاضر.

* لجهة سحب العناصر المولجة مرافقة وحماية شخصيات خلافاً للقانون: لا يوجد عناصر لحماية الشخصيات موزعة بطريقة مخالفة للقانون.

* **ملاحظة:** تستدعي المديرية العامة لأمن الدولة يومياً عدداً من السوريين وتجري معهم تحقيقات إستعلامية وتؤخذ عنهم معلومات شخصية وبيومترية تحفظ لديها، لإشعارهم أنهم تحت المراقبة الدائمة وللحد من المخالفات. كما تقوم دوريات من هذه المديرية بتفتيش مخيمات النازحين بحثاً عن السلاح أو أية ممنوعات.

ج– المديرية العامة للأمن العام:

إجراءات المديرية العامة للأمن العام لمكافحة أعمال تهريب الأشخاص وضبط الحدود إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٢٣:

* مشاركة الأمن العام في الدوريات التي تقوم بتسييرها القوة المشتركة على الحدود البرية مع سوريا، بالإضافة إلى تكثيف الدوريات الأمنية في مختلف المحافظات ولرصد أي تجاوزات ومخالفات للقوانين المرعية الإجراء، من قبل النازحين السوريين.

* تكثيف الجهد الإستعلامي والإستقصائي عن عمليات التهريب على أنواعها، لاسيما تهريب الأشخاص على الحدود، بعد ورود استنابات قضائية بهذا الشأن.

* التواصل مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الإغاثية من أجل الحصول على معلومات حول النازحين السوريين المسجلين لديها في لبنان، وسط إستياء المنظمات من قيام البلديات بإحصاء السوريين.

* التواصل مع المحافظين من أجل تأمين انعقاد مجالس الأمن الفرعية في المحافظات الحدودية، للتداول بأمور تتعلق بالنازحين السوريين وتهريب الأشخاص على الحدود، ومعالجة المشاكل التي تواجهها البلديات في مهامها بالكشف الميداني لإعداد جداول بالسوريين المُقيمين ضمن نطاق كل بلدية.

* توقيف أشخاص لبنانيين ناشطين في حقل تهريب الأشخاص على الحدود بعد التأكد من قيامهم بهذا النشاط ، وإحالتهم إلى القضاء المختص.

* ارسال عدة تقارير (بريد سري) بالمعابر والطرقات التي تنشط عبرها أعمال تهريب الأشخاص والبضائع على الحدود، وذلك إلى المراجع المختصة (السلطات، قيادة الجيش، فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي).

* إرسال عدة تقارير (بريد سري) بالأشخاص الناشطين في حقل تهريب الأشخاص من سوريا إلى لبنان، وذلك إلى المراجع المختصة (السلطات، قيادة الجيش، فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي).

* حضور إجتماعات مجالس الأمن الفرعية في المحافظات، كان آخرها إجتماع لمجلس الأمن المركزي في البقاع في مكتب المحافظ كمال أبو جودة عُقد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤، بحضور ممثلين عن الأجهزة الأمنية والنائب العام الإستئنافي في البقاع القاضي منيف بركات، تم خلاله مناقشة بند واحد وهو النزوح السوري وتداعياته، وتقرّر خلال الاجتماع مكافحة المؤسسات التجارية التي يستثمرها السوريون، والعمل على تسطير إستنابات قضائية بهذا الشأن للأجهزة الأمنية.

* إعادة تعميم المديرية العامة للأمن العام وثيقة إتصال، تقضي بتكثيف الدوريات وتسييرها خلال الدوام الرسمي على كافة المؤسسات والمحال والمصالح التي يستثمرها مواطنون لبنانيون، للتأكد من الوضع القانوني للأجانب لديهم وإتخاذ التدابير المناسبة بحق المخالفين (سحب مستنداتهم، مخابرة النيابة العامة في حال وجود حالات دخول خلسة او عدم حيازتهم على مستندات).

* إقفال عدة مؤسسات ومحال تجارية ومصالح يستثمرها سوريون بصورة مخالفة لنظام الإقامة وللقوانين المرعية الإجراء، وذلك بعد أخذ إشارة القضاء المختص.

٢-وزارة الداخلية والبلديات:

أ- فيما يتعلق بوجوب الافادة الفورية عن أي تحركات أو تجمعات مشبوهة تتعلق بالنازحين:

طلبت الوزارة، بموجب التعميم رقم ٧٤ تاريخ ٢٠٢٣\٩\١٢، من المحافظين الإيعاز إلى القائمقامين التعميم على رؤساء البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات والتي يتواجد فيه نازحون سوريون إعتماد ما خلص إليه مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة. وقد إلتزم جميع المحافظون بذلك بإنتظار بدء البلديات بالإجراءات العملية، وهي مسألة تتطلب وقتاً.

- في البقاع مثلا، ترأّس محافظ البقاع القاضي كمال ابو جودة إجتماعا لمجلس الأمن الفرعي تمّ خلاله البحث في موضوع النزوح السوري وتداعياته على المجتمع اللبناني المضيف في محافظة البقاع وتم التوافق على إتخاذ الإجراءات القضائية والادارية والأمنية فيما خص مخيمات النازحين والمؤسسات والمحال المستثمرة بصورة مخالفة للقانون، مع الابقاء على الإجتماعات مفتوحة بهدف التنسيق في حال حدوث اي طارئ.

- بنتيجة الإتصالات مع محافظ بيروت، تم إصدار تعميم من قبله للمخاتير يطلب منهم بموجبه المسح الشامل والفوري لكافة النازحين وايداع كافة السجلات مركز المحافظة والإفادة عن أي تحركات مشبوهة تتعلق بهم.

- بنتيجة الاتصالات مع محافظ الشمال، تم إصدار التعميم عينه (تنظيم وجود النازحين السوريين ومكافحة التسلل غير الشرعي) مع الإيعاز بإيداع التدابير المتخذة خلال مهلة ١٠ أيام (من تاريخ ٩/٢٥) وإفادته عن العوائق التي تحول دون تنفيذ هذا التكليف.

- كذلك الأمر بالنسبة لمحافظ النبطية د. هويدة الترك التي دعت مجلس الأمن المركزي الفرعي إلى الإنعقاد للبحث والتداول بنقاط التعميم وتم على ضوئه التوافق على البدء بتنفيذ بنود التعميم كافة.

- في لبعا، أصدر رئيس البلدية فادي رومانوس قراراً قضى من خلاله بإلزام كُل أجنبي مقيم بلبعا حمل بطاقة تعريف صادرة عن البلدية تتضمن عدة معلومات عن حاملها. وتضمن القرار تحديد أوقات التجول كما وإلزام كل كفيل أو متعهد بتوقيع تعهد للبلدية.

- وفي بلدة برجا، إقليم الخروب، أصدر الأهالي بيانا بتاريخ ٩/٢٧ لمطالبة البلدية ومخاتيرها بالعمل على تنظيم وجود الغرباء عن البلدة لاسيما النازحين السوريين، على خلفية إقدام أحد السوريين على التحرش بطفل قاصر، مؤكدين على ضرورة التشدد في كافة الإجراءات التي من شأنها حفظ مصلحة البلدة.

- في بلدية الدكوانة، تم توقيف مروج مخدرات، وشخصين مشتبه بهما بجرم السرقة، و٧ أشخاص لإنتهاء صلاحية إقامتهم، وشخصين بجرم حيازة المخدرات وبطاقات تعريف ليست لهما، و٤ أشخاص دون أوراق ثبوتية أحدهم يحمل سكينا. مع الإشارة إلى أن البلدية عمدت إلى زيادة عديد الشرطة البلدية والحراس ليلاً.

- في بلدية بيروت، وبعد الحملة التي نفذها فوج حرس بيروت، تم توقيف ٣ أشخاص بجرم حيازة أسلحة دون ترخيص، و٣ أشخاص بجرم حيازة مخدرات وشخصين بجرم السرقة.

مع الإشارة إلى أن إنعدام الإمكانيات لدى البلديات يُشكّل عائقاً أمام تنفيذ مُقررات جلسة مجلس الوزراء وفقاً لما نقله المحافظون للوزارة.

ب-- فيما يخص تكوين قاعدة بيانات عن النازحين القاطنين في النطاق البلدي:

إستناداً إلى التعميم رقم ٤٢ الصادر بتاريخ ٢ أيار ٢٠٢٢ والذي يتطرق في بنده الثاني إلى ضرورة قيام البلديات بتسجيل كافة النازحين السوريين المقيمين ضمن نطاقها ومنحهم إفادات بذلك وإعتماد قاعدة البيانات لدى المديرية العامة للأمن العام لإدخال المعلومات عليها إستناداً إلى القرص المدمج المُعدّ من قبل المديرية العامة للأمن العام ، أشارت معظم البلديات إلى الصعوبات التقنية في العمل على القرص المُدمج المشار إليه مما يستدعي التنسيق مع المديرية العامة للأمن العام. وكان محافظ الجنوب منصور ضو قد أرسل في وقت سابق كتاباً إلى وزارة الداخلية يُطلعها من خلاله على الصعوبات المُتعلقة بهذا القرص، وينطبق الأمر نفسه على محافظ عكار وقائمقام جبيل. وبفضل جهود الوزارة تمّ التواصل مع المديرية العامة للأمن العام لحل مشكلة القرص. مع الإشارة إلى أنه، في محافظة الشمال، تم الإستعاضة عن القرص المُدمج بطبع أوراق وتوزيعها على القائمقامين ليعمدوا بدورهم إلى توزيعها على البلديات.

- أكدت البلديات على أن إنجاز هذه النقطة بالسرعة المطلوبة أمر صعب التحقيق في ظل الظروف المالية الصعبة التي ترزح تحتها معظمها، وإنعدام امكانياتها، وعجز بعضها عن تسديد رواتب موظفيها منذ ٨ أشهر كما هي الحال في عكار مثلاً، إضافة إلى وجود بلديات مُنحلة.

- وفي هذا السياق نشير إلى أنه في محافظة البقاع ـ الهرمل، أشار المحافظ بشير خضر إلى أن عدد النازحين السوريين بلغ ٣١٥ ألفا وهو يفوق عدد اللبنانيين القاطنين في المحافظة والذي يبلغ زهاء ٢٥٠ ألفاً.

ج- فيما يتعلق بازالة التعديات والمخالفات عن البنى التحتية الموجودة في أماكن اقامة النازحين:

تضمنت معظم التعاميم الصادرة عن المحافظين إيعازاً للبلديات بالكشف على التعديات على البُنى التحتية. وأجمعت غالبية البلديات على وجود عقبات في تنفيذ هذه النقطة من التعميم، اذ أشار محافظ عكار مثلاً أنه عند الطلب من شركة الماء أو الكهرباء إزالة التعديات الموجودة، فإنها ترفض الإستجابة بغياب الأمر المباشر من الوزارة المعنية، وهذا يتطلب التنسيق مع وزارة الطاقة والمياه من خلال ارسال مندوبين عنها فضلا عن مؤازرة القوى الأمنية.

- فيما يتعلق بمسألة التشدد في تطبيق قانون السير: تُشكل قلة عدد عناصر الشرطة البلدية في القرى بشكل خاص عائقاً أمام التنفيذ. أما في المدن الكبرى كالعاصمة مثلاً، فقد باشرت البلديات بإجراء حواجز لضبط المخالفات فيما يتعلق بالدراجات النارية والتوك توك (عدد الركاب، قانونية الأوراق الثبوتية...). وقد وجه وزير الداخلية في هذا السياق تعميماً إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بتاريخ ٥ تشرين الأول يطلب فيها إطلاق حملة لقمع وتوقيف الدراجات النارية التي يقودها أشخاص سوريون لا يحملون الإقامة اللبنانية.

- قامت بلدية بيروت بحملة نفذها فوج حرس بيروت أسفرت عن توقيف ١٢٥٠ دراجة وتوك توك. كما قامت دائرة السير في بلدية بيروت بتنفيذ حملة أسفرت عن إزالة التعديات في الأماكن التالية: حي اللجا ومتفرعاتها، شارع عانوتي برج ابي حيدر، شارع دار المريسه، شارع عبد الوهاب الرفاعي، جادة باريس، شارع مينا الحصن، شارع ابن سينا، شارع حسن ادريس، شارع فينيقيا، شارع غانا، شارع عفيف الطيبة، شارع الجامعة العربية، شارع بغدادي، شارع محمد فاخوري، شارع الأوزاعي، شارع كنيسة الروم.
- قامت بلدية الدكوانة بدءاً من تاريخ ٩/٣٠ بإجراء حملة أسفرت عن حجز دراجة نارية عدد ٣٤، توك توك عدد ٢ وسيارة عدد ٢. كما تم توقيف ٤ أشخاص لقيادة دراجات نارية غير مسجلة باسمهم.
- أما في بلدية الغبيري فتم حجز بيك اب عدد ٤٠، دراجة نارية عدد ٢٠٥ وتوك توك عدد ٤٢.

د- فيما يتعلق بالتشدد في قمع المخالفات المتعلقة بالمحلات المُستثمرة ضمن النطاق البلدي من قبل سوريين من دون حيازة التراخيص:

- أصدر النائب العام الإستئنافي في البقاع القاضي منيف بركات إستنابة قضائية لكل من قائد منطقة البقاع الأقليمية في قوى الامن الداخلي، وللمدير الأقليمي لمديرية أمن الدولة في محافظة

البقاع وفي محافظة بعلبك ـ الهرمل ولرئيس دائرة أمن البقاع، مفادها تكليفهم بالايعاز لمن يلزم لإجراء كشف على المؤسسات والمحال المخالفة لجهة مالكيها والعمالة الأجنبية لديها وكذلك المشاريع الزراعية التي تقوم بالمنافسة غير المشروعة والتي تعود بالضرر على المزارعين اللبنانيين ومخابرة النائب العام شخصياً بهذه المحاضر ومتابعة الموضوع ومراقبة المؤسسات موضوع المحاضر لجهة التعهد بمضمون الإنذارات المُعطاة سابقاً وعدم مخالفتها لاحقاً.

– بموجب التعميم الذي أصدره محافظ لبنان الشمالي، يُصار إل إنذار المحلات المستثمرة من قبل نازحين سوريين دون حيازة الترخيص القانوني بوجوب الإقفال فوراً وفي حال عدم التقيد تتم إفادته بالسرعة اللازمة لإجراء المقتضى.

– كشف محافظ البقاع كمال أبو جودة أن هناك نحو أربعة آلاف مؤسسة يديرها سوريون بين البقاع الأوسط والغربي. وفي بلدة بر الياس، ومن أصل ألفي مؤسسة هناك ١٧٠٠ مؤسسة يديرها سوريون، وفي تعلبايا هناك ٤٥٠ مؤسسة، وفي قب الياس هناك ٣٥٠ مؤسسة مماثلة.

– باشرت بلدية الغبيري الإجراءات للكشف على كافة المؤسسات والمحال وورش المهن الحرة التي يديرها سوريون للتأكد من حيازتهم التراخيص القانونية وفي حال وجود أي مخالفات العمل على إقفالها فوراً. وبناءً عليه، أقفلت سوق سويدان الذي يضم أكثر من ٨١ محلاً ومؤسسة تجارية يملكها أجانب، وقد إستمر إقفال ٢١ محلاً كون الإدارة والعمال جميعهم من السوريين. كما باشرت بلدية الدكوانة بالإجراءات عينها.

مع الاشارة إلى أن هذه النقطة، وفقاً لمصادر الوزارة، تصطدم بحقيقة أن معظم عقود الإيجار في المحلات هي باسم لبنانيين لكن يشغلها سوريون. فمع إزدياد حدة التدفق البشري للسوريين وفي ظل الأزمة الإقتصادية الخانقة التي يعيشها اللبنانيون، عمد الكثيرون إلى تأجير محلاتهم أو مشاركة أرباحها مع شاغليها، فيغطون بالتالي عمالتهم غير الشرعية مقابل المردود المادي الذي يستحصلون عليه مقابل تأجير ممتلكاتهم. فكان من الطبيعي أن يتنامى عدد المؤسسات التجارية التي يديرها سوريون من حاملي بطاقات النزوح أو ممن لا يمتلكون أوراقا ثبوتية.

هـ- فيما يتعلق بالطلب من الجمعيات، لاسيما الأجنبية منها، وجوب التنسيق مع الوزارات والأجهزة العسكرية والأمنية تحت طائلة سحب العلم والخبر منها:

تم تعميم هذه النقطة من قبل مجلس الأمن الفرعي في البقاع والنبطية. إلا أن بعض الحقوقيين اعتبروا أن هذا القرار فيه مخالفة واضحة للقانون بسبب وجود قوانين صريحة ترتبط بسحب العلم والخبر من الجمعيات ولا يندرج التعاون مع الأجهزة الأمنية ضمنها. أما قانوناً فيحق لوزير الداخلية أو

المدير العام للشؤون السياسية واللاجئين إرسال اسم الجمعية التي يريد التأكد من أنها لا تمس بأمن الدولة ولا تتعرض للآداب العامة إلى الأمن العام للإستقصاء والتحري، وفي حال كان الرد سلبياً أي أنها تتعرض للآداب العامة وتمس بأمن الدولة يمكن لوزير الداخلية تحضير مشروع مرسوم لمجلس الوزراء لسحب العلم والخبر منها.

- هذا وقد عقد وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي اجتماعاً، نهار الأربعاء تاريخ ٤ تشرين الأول، مع المحافظين بحضور عدد من رؤساء البلديات لعرض وتقييم الخطوات المتعلقة بأزمة النزوح السوري في ضوء التعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية، أكد خلاله على محاسبة البلديات المُقصّرة في أداء دورها وغير الملتزمة بالتعاميم والاجراءات الواجب إتخاذها، كما شدد على أن الإجتماعات التي يجريها المسؤولون في لبنان ليست لتنظيم الوجود السوري انما للحد من هذا الوجود في البلاد. ومن أبرز التدابير التي أتى على ذكرها: مطالبة الكتاب العدل بعدم تنظيم عقود لسوريين غير شرعيين لا يملكون أوراقاً ثبوتية وغير حائزين على اقامة \ تحديد أعداد السوريين في الوحدات السكنية وعم السماح بأن يكون المبنى السكني مقطوناً بكامله من سوريين \ عدم السماح باقامة أكثر من عائلة واحدة سورية في كل شقة \ عدم السماح باقامة السوريين في ورش البناء قيد الإنجاز وبأعداد كبيرة \ عدم السماح بتغيير وجهة إستعمال المحال لاسيما لغاية السكن...

- كما وجه وزير الداخلية والبلديات، بتاريخ ٥ تشرين الأول، كتابين إلى المحافظين يطلب فيهما:

– الأول، الإيعاز إلى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير منع قبول أي نوع من الهبات (مشروطة أو غير مشروطة) منعاً باتاً من أي جهة كانت في كل ما يتعلق بالنازحين السوريين وما قد يؤثر على بقائهم في لبنان وعدم عودتهم الآمنة إلى بلادهم.

– الثاني، الإيعاز إلى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير الإفادة دورياً كل خمسة عشرة يوماً عن التدابير المذكورة في التعميم ٧٤ حول تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن النازحين.

كما طلب إلى محافظ بيروت إعطاء التعليمات إلى عناصر الحرس البلدي لتكثيف الدوريات الأمنية بالتنسيق مع قيادة شرطة بيروت للعمل على إزالة ظاهرة التسول لاسيما عند اشارات المرور من قبل أطفال غير لبنانيين في مختلف شوارع العاصمة.

٣-وزارة العمل:

- أستحدثت وزارة العمل سنة ٢٠٠٧ دائرة رعاية شؤون العمال السوريين ومن أهم وظائفها إعطاء اجازات العمل.

- لا يوجد قرار يخص السوريين وحدهم بل أن القرار يقول (بالعمال الأجانب)، ولكن بناءً لقرار المجلس الأعلى اللبناني السوري، يدفع العامل السوري ٢٥% فقط من تكلفة اجازات العمل، وهذا يستوجب رفع هذه التكلفة لمساواته بباقي العمال الأجانب.

- ان قسم التفتيش في الوزارة لا يملك الامكانيات (مواصلات وبدل أتعاب)، فالمطلوب دعم هذا القسم بغية متابعة الكشف على المطاعم والمصانع.

- لا يوجد تنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية فيما يتعلق بملف النزوح السوري.

- قرار المهن المحصورة باللبنانيين يصدر كل أول سنة، وهو يسمح للعمالة الأجنبية بالعمل في الفئتين الرابعة والخامسة فقط. يطلب التشدد في تنفيذ هذا القرار.

- يتم تنظيم عدة محاضر ضبط لأصحاب المؤسسات المخالفة ولكنها غير كافية (حوالي ثمانية ملايين ليرة)، لذلك يجب زيادة رسوم محاضر الضبط.

٤- وزارتا الصناعة والإقتصاد والتجارة:

- تعمل وزارة الصناعة بالتعميم الصادر عن الوزير رقم ٨٣١١ والذي يقضي بالطلب من جميع أصحاب المصانع عدم استخدام عمال سوريين لا يستحوذون على أوراق أو تراخيص قانونية تحت طائلة سحب ترخيص المصنع، ولذلك سوف يتم تزويد وزارة العمل بلائحة المعامل وموظفيها في الأسبوع المقبل وذلك للطلب منها التحقق من مدى صحة المعلومات وإجراء المقتضى القانوني.

- لا توجد قدرة مالية على إرسال الموظفين للكشف على تلك المصانع.

- ان الأمم المتحدة وغيرها من الجمعيات تعمل على برامج تدريبية للنازح السوري واللبناني في عدة أماكن ولكنه يجب العمل بها في مركز التدريب المهني التابع لوزارة الصناعة وإيجاد السبل لدعمه.

- وفي سياق آخر، تم التواصل مع المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة وقال أنه لا يوجد شيء للإضافة وأن الوزارة تعمل بحسب الخطة التي ستصدرها الحكومة.

٥- وزارة العدل:

أ- فيما يتعلق بالطلب من النيابات العامة التشدد في الاجراءات القانونية المتعلقة بالضالعين في تهريب الاشخاص والداخلين إلى لبنان بطرق غير مشروعة: أرسلت وزارة العدل كتابا إلى النيابة العامة التمييزية بهذا الخصوص.كما شملت الاستنابة القضائية للنائب العام الاستئنافي في البقاع مثلا الايعاز بملاحقة العصابات التي تقوم بتهريب الأشخاص عبر المعابر غير الشرعية ومخابرة النائب العام شخصيا بذلك . وأشارت مصادر الوزارة إلى توصيف جرائم المافيات المنظمة عابرة الحدود بجرائم " الاتجار بالبشر" .

أما بالنسبة إلى الأشخاص المهرَبين، فانهم يعاودون الدخول بعد فترة وجيزة من ارجاعهم، لا سيما أن الدولة السورية لم توقع على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي حال صدور قرار " طرد" بحقهم ، فانه لا ينفذ تحت مظلة حقوق الانسان والمنظمات الدولية، علما أن الأمن العام لا يملك سلطة تقديرية في هذا الاطار (باستثناء الحالات التي يشكل فيها خطرا على السلامة والأمن العام حيث يكون من صلاحية المدير العام للأمن العام اصدار قرار بترحيله وفقا لقانون تنظيم الدخول إلى لبنان والاقامة فيه والخروج منه الصادر عام ١٩٦٢).

ب- فيما يتعلق بالطلب من السلطات القضائية الإسراع في المحاكمات التي من شأنها التخفيف من مشكلة الإكتظاظ في السجون: لفتت مصادر الوزارة إلى أن العنوان الأكبر للمشكلة الموجودة ليس في بطء المحاكمات انما في اكتظاظ السجون وتخطي قدرتها الإستيعابية، وتوقفت عند ٣ نقاط:

- ضعف الإمكانيات اللوجستية لناحية سوق المتهمين إلى القضاء للتحقيق بسبب الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الأمنية (النقص في عدد الآليات المخصصة لنقل الموقوفين من

النظارات والسجون، إضافة إلى عدم توافر الوقود)، مما يستدعي تضافر الجهود بين مختلف الوزارات (لاسيما وزارة الداخلية والبلديات) من باب التعاون بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. اذ أشارت المصادر في هذا السياق إلى أن العديد من المحاكمات تتأخر بسبب عدم إنعقاد الجلسات في موعدها المحدد نظراً لتعثر سوق الموقوفين في قضية واحدة من سجون مختلفة.

- إتجاه عدد كبير من قضاة الجنايات إلى عدم تطبيق المادة ١٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تنص على المدة القصوى للتوقيف الإحتياطي وهي شهرين قابلة للتجديد مرة واحدة بالنسبة للمتهمين بإرتكاب الجنح، وستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بالنسبة للمتهمين بالجنايات باستثناء جرائم القتل والمخدرات أو التوقيف أمام المحقق العدلي حيث لا تحدد أي مهلة، ومن ثم يُخلى سبيل الموقوف من قبل الجهة القضائية المختصة. فإذا كان تطبيق المادة ١٠٨ وما يترتب عليه من إخلاءات سبيل يساعد على الحد من مشكلة الإكتظاظ من جهة، إلا أنه ينعكس خطورةً على المجتمع من جهة ثانية. ففي جبل لبنان مثلا، ٣١٤ المساجين هم من المحكومين مرة ثانية. أضف إلى ذلك زيادة نسبة الدعاوى الخاصة بالسوريين بنسبة ٤٠% (قضايا مخدرات في المقام الأول)، فلا يُمكن إخلاء سبيل مرتكبي جرائم بهذه السهولة خصوصاً في جرائم جنائية تمثل خطراً على المجتمع والنظام العام. مع الإشارة إلى أن السوريين يشكلون نسبة ٢٧% من المساجين داخل السجون اللبنانية، أما بالنسبة إلى الأحداث منهم فترتفع النسبة إلى ٤٨%، وهي نسب مُقلقة.
- مسألة تقصير السنة السجنية إلى ٦ أشهر: فاذا كانت وظيفة العقوبة تتمثل بالردع وحماية المجتمع وإعادة التأهيل، فان المجرم لن يتوانى عن إرتكاب الجرم نفسه دون أي رادع ما دام التدبير القانوني تجاه فعله الجرمي قد أصبح دون جدوى.

وعليه، خلصت مصادر وزارة العدل إلى أن الحل الأمثل لمشكلة إكتظاظ السجون ليس بتفعيل إخلاءات السبيل ولا بتقصير السنة السجنية، انما ببناء السجون لإحتواء الأزمة، وهذا يستوجب ضرورة السير بالمخطط التوجيهي لبناء ٣ سجون في مجدليا ولالا والنبطية كما كان مُقرراً.

٦-وزارتا الخارجية والمغتربين والشؤون الاجتماعية:

أولا: وزارة الخارجية والمغتربين: بحسب كتاب موجه من وزير الخارجية والمغتربين إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء (مرفق ربطاً)، تبين ما يلي:

أ- فيما يتعلق بالطلب من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينUNHCR تكثيف التعاون مع الوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية في سبيل توفير الظروف الملائمة والفورية للعودة الآمنة للنازحين:

- واظبت وزارة الخارجية، وما زالت، على التواصل مع المفوضية لهذه الغاية ولإقناعها بضرورة وضع خارطة طريق لعودة النازحين، وهو ليس بالأمر اليسير، حيث أنه من المعلوم أن قرار تمويل العودة تملكه اكبر الدول المانحة التي لا تزال ترى أن الظروف الحالية غير مؤاتية للعودة بل تدفع بإتجاه قدرة النازحين على الإعتماد على الذات وبالتالي دمجهم في المجتمع اللبناني. لذلك تحضر الوزارة لإجتماع بينها وبين المفوضية وسفراء الدول المانحة على أن يُصار إلى موافاة مجلس الوزراء بنتائجه لاحقاً.
- وفي هذا السياق، وضعت الوزارة ورقة عملية لتطوير التعاون مع المفوضية بالتعاون مع الادارات المعنية من أجل تأمين عودة النازحين. وكانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد زودت الوزارة بقائمة بيانات تهدف إلى توضيح الأمور التي تم طرحها في مقترحات الوزار . ولم يتطرق الرد إلى أي من النقاط الأخرى التي تواصل الوزارة مساعيها لإحراز تقدم بشأنها، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تحديث مذكرة التفاهم الموقعة بين لبنان والمفوضية عام ٢٠٠٣ والتي تعتبر لبنان بلد عبور وليس بلد لجوء/ تقديم المفوضية حوافز مادية للنازحين من باب تشجيعهم على العودة إلى البلد الأم Incentive program for return / تقاسم الأعباء من خلال العمل على زيادة أعداد النازحين المستفيدين من برامج نقلهم إلى دولة ثالثة Ressettlement / موضوع وقف المساعدات للنازحين الذين يتنقلون بحرية بين لبنان وسوريا عبر صياغة إتفاقية مشاركة البيانات Data Sharing Agreement بين الأمن العام اللبناني والمفوضية ويترجم عملياً بشطب النازحين الذين لا يستحقون الحماية والمساعدات وتوصيف فعلهم بالفعل الأحتيالي Act of Fraud / إغلاق المخيمات التي تشكل خطراً على البيئة من خلال تلوث مياه الصرف الصحي / إطلاق حملات توعية ضمن المخيمات لتشجيع النازحين على العودة إلى وطنهم الأم مع الحفاظ على أمنهم وسلامتهم وكرامتهم...

أما بالنسبة للنقاط التي تم التجاوب معها فهي:

✓ الإتفاق على تسليم الداتا الكاملة للنازحين: لعل التطور الأهم تمثل في المفاوضات الطويلة التي تمت وأنتجت تبادل المذكرات بين الوزارة والمفوضية بشأن تسليم البيانات الشخصية المتعلقة بالأشخاص القادمين من سوريا الذين فروا إلى لبنان منذ آذار ٢٠١١ وتقدموا من مكتب المفوضية في لبنان (عدم تسميتهم بنازحين) إلى الأمن العام والذي دخل حيز التنفيذ

بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٥. وقد إنبثق عن هذا التفاهم لجنة تقنية من الخبراء في الأمن العام والمفوضية على أن تجتمع كل عشرة أيام. وقد علمت الوزارة من الأمن العام أن اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة منذ تشكيلها وأنه ليس ثمة صعوبات تقنية أمامها (على الأقل حتى تاريخه)، انما هناك تأخير من قبل المفوضية في عقد الإجتماع الثاني بسبب، حسب قولهم، إستقدام خبراء من الخارج وقيامهم ببعض التحضيرات التقنية. وعليه، تواصلت الوزارة مع ممثل المفوض السامي للاجئين في لبنان لحثه على الإسراع في عقد الإجتماعات.

- ✓ في موضوع تزويد الوزارة بلوائح الجمعيات والمؤسسات المحلية والدولية التي تستفيد من المساعدات، أرفقت المفوضية لائحة بالجهات المعنية وعددها ١٢٠ جمعية ومنظمة محلية ودولية، فضلا عن المشاريع التي تدخل ضمن خطة الاستجابة اللازمة في لبنان LCRP.
- ✓ في موضوع إجراء تدقيق من قبل جهات مُختصة مُحايدة في آلية صرف المساعدات الممنوحة للنازحين، وافقت المفوضية على تكثيف جهود إجراء مراجعات في عمل المنظمة من قبل جهات محايدة، ووضعت في عهدة الوزارة تحديثا لمصادر التمويل لأنشطتها في لبنان.
- ✓ في مسألة تعويض مؤسسات الدولة اللبنانية عن تداعيات النزوح على الإقتصاد المحلي والبُنى التحتية حفاظاً على الإستقرار الإجتماعي، أرفقت المفوضية مُلخصاً حول نشاطاتها (مساعدات نقدية، مساعدات في قطاع التعليم والأمن الغذائي والصحة) إضافة إلى الدعم المُقدّم لمختلف الوزارات من قبل الأمم المتحدة (الداخلية والبلديات، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الطاقة والمياه والبيئة). إلاّ أن متطلبات التمويل للعام ٢٠٢٣ تم تحصيل ١٢% منها فقط أي ٦٦,٩ مليون دولار من أصل ٥٦٠,٢ مليون دولار.

ب – في بند تكثيف الجهد الدبلوماسي لشرح خطورة موضوع النزوح على لبنان والأمن الاقليمي والأوروبي في ضوء تراجع الإمكانيات التي تسمح بضبط عمليات التهريب وضرورة تحسين الظروف المعيشية للشعب السوري لتشجيعه على البقاء في أرضه وتشجيع النازحين على العودة:

- شكلت مشاركة وزير الخارجية عبدالله بو حبيب في أعمال الدورة الـ ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٧ لغاية ٢٣ أيلول ٢٠٢٣ محطة مهمة حيث التقى بوزراء خارجية قبرص، اليونان، الفاتيكان، وايطاليا، ونائب وزير الخارجية السوري، وبحث معهم ملف النزوح. كما شارك في إجتماع رئيس الوزراء مع كل من المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ونائبة وزير الخارجية الأميركي، وكان موضوع النازحين السوريين الموضوع الأساسي خلال هذه الإجتماعات شرح خلالها

رئيس مجلس الوزراء المستوى الخطير الذي وصلت اليه أزمة النزوح السوري في لبنان، كما وآثار النزوح وتداعياته التي يرزح تحتها لبنان على كافة المستويات، إضافةً إلى التداعيات المحتملة على أوروبا في حال لم تُتخذ إجراءات عاجلة وعملية لمعالجتها، ودعا إلى معالجة الأزمة بسرعة وفعالية. وقد لمس تحولاً إيجابياً في بعض المواقف الدولية من أزمة النزوح. وتسعى الوزارة اليوم إلى خلق جبهة تضم إلى جانب لبنان قبرص واليونان وايطاليا ومالطا وربما الاردن في سبيل الضغط على الإتحاد الأوروبي للبدء في تنفيذ مشاريع التعافي المُبكر في سوريا في أسرع وقت.

والجدير بالذكر أن جميع أعضاء السلك الدبلوماسي، سواءً تواجدوا في الادارة المركزية أو في الخارج، يساهمون في هذه الحملة، حيث زودت الوزارة جميع سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، بموجب التعميم رقم ٩٩/و الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢، بورقة باللغة الانكليزية تُفصّل واقع الأزمة وموقف لبنان منها ورؤيته للحل لتكون دليلا للدبلوماسيين اللبنانيين من اجل حشد تأييد دول إعتمادهم لتخفيف عبء النازحين عن الدولة اللبنانية. (الورقة مرفقة ربطاً)

- بدأت وزارة الخارجية والمغتربين حملتها الدبلوماسية في أيار ٢٠٢٢ عندما طرح رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال عون ضرورة التصدي لأزمة النزوح على طاولة مجلس الوزراء واصفاً إياها بأنها تهدد لبنان بالزوال، وقد أيده في ذلك رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي الذي طلب إلى الوزارات والإدارات المعنية التحرك السريع مع كل ما يتعاطى بها الملف، من هيئات أممية ودول مانحة لشرح الموقف اللبناني. كما أرسل الرئيس ميقاتي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب بوضع خارطة طريق مشتركة لبنانية ـ دولية لإيجاد حل مستدام للنزوح. في ظل هذا الموقف الوطني الجامع، قامت وزارة الخارجية والمغتربين، بحكم الإختصاص، بحملة تواصل مع السفراء الأجانب للدول المانحة والفاعلة والمؤثرة لشرح الخطر الوجودي للنزوح على لبنان ومستقبله ولوضع الأسس المُستدامة لحلول تحفظ مصالح لبنان ومستقبل أبنائه، وتؤدي إلى عودة آمنة وكريمة للنازحين إلى وطنهم الأم بعد أن أصبحت معظم المناطق السورية آمنة، شرط توفر الظروف والحوافز المادية الملائمة للعودة.

لذلك يحتل موضوع النزوح، منذ أيار ٢٠٢٢ ولتاريخه، الأولوية القصوى على جدول إهتمامات الوزارة حيث يتابع الوزير بو حبيب الإتصالات الدبلوماسية في كافة لقاءاته وإجتماعاته من بروكسل إلى القاهرة ونيويورك وجدة وعمان ودمشق وبرشلونة واثينا والدار البيضاء وواشنطن وباريس والجزائر وانقرة وكافة الدول التي زارها أو شارك في مؤتمرات وإجتماعات فيها لخلق لوبي دولي متفهم وضاغط لإنتاج حل للنزوح من شأنه أن يحمي لبنان

ويعيد النازحين إلى ديارهم أو أن يصار إلى نقلهم إلى دول اخرى وفقاً لمبدأ تقاسم الأعباء العادل بين الدول لانه اصبح عاجزاً عن تحمل هذا العبء منفرداً.

- اما وبعد مرور سنة وخمسة أشهر على بدء الحملة الدبلوماسية المستمرة لتاريخه، يمكن تلخيص المواقف الدولية بما يلي:

✓ سوريا: رحبت الدولة السورية على أعلى مستوى بعودة النازحين السوريين إلى ديارهم، وأكدت إستعدادها للتعاون في كافة اللقاءات والإتصالات التي أجراها الوزير، وآخرها حوالي أسبوعين في نيويوك تحضيراً للزيارة المُرتقبة إلى سوريا المُزمع اجراؤها في الشهر الجاري. وبالنسبة لما تردده المفوضية وبعض الدول الغربية بأن سوريا ليست بلداً آمناً للعودة، أبدى المسؤولون السوريون إستعدادهم لإستقبال مرافقين دوليين للتحقق من هذا الأمر، لكنهم يرون صعوبة عودة النازحين الطوعية طالما أنهم يحصلون على مساعدات مالية سخية من المفوضية السامية للاجئين في لبنان. من هنا يعتقد الأشقاء السوريون، بحسب ما قال الوزير بو حبيب، أن تأمين الظروف الملائمة لعودة النازحين من قبل الدول المانحة عبر مشاريع التعافي المبكر وإعادة إعمار القرى والبلدات السورية المدمرة بسبب الحرب، كما وإعطاء المنظمات الإنسانية الحوافز المادية في سوريا للراغبين بالعودة، هما شرطان أساسيان لضمان العودة الطوعية. بإختصار الدولة السورية راغبة بالتعاون ولكنها غير قادرة وحدها، دون تمويل خارجي، على تأمين العودة بصورة مستدامة.

✓ مجتمع الدول المانحة: نتيجة للحملة الدبلوماسية التي باشرها الوزير بو حبيب، لمست الوزارة تطورا ملفتا وايجابيا في مواقف العديد من الدول التي أخذت تتفهم الهواجس اللبنانية كاسبانيا ،البرتغال، ايطاليا، اليونان، قبرص، هنغاريا، مالطا، الفاتيكان، تركيا، الأردن... في حين تستمر دول اخرى مؤثرة بربط عودة النازحين بالحل السياسي وإنتقال السلطة في سوريا، متذرعة بعدم وجود ظروف آمنة وملائمة لهذه العودة في الوقت الراهن.

– ويؤكد الوزير بو حبيب أن ما يواجهه لبنان من تحديات مع الدول الراغبة بإبقاء الموضوع على حاله لم ولن يدفعه لليأس، بل سيستمر بالتحاور معها سعياً للوصول إلى قواسم مشتركة. فتدهور الأوضاع اليوم في لبنان، وضعف إمكانات الدولة، وتهديد هوية لبنان بسبب النزوح، سيهدد الامن القومي لهذه الدول مع التشققات التي بدأت تظهر، رغماً عن إرادتنا، في السد الذي بناه لبنان لوقف الهجرة غير الشرعية إلى الشواطئ الاوروبية - المتوسطية. كما وشدد على أن الحوار مع سوريا شرط أساسي لإنتاج حل لبناني - دولي عماده إيجاد آلية لتمويل العودة داخل الأراضي السورية آمنة، بمساعدة المجتمع الدولي والمنظمات الأممية.

✓ الموقف العربي: يعول لبنان على ما تم تحقيقه من تطور في الموقف العربي مع عودة سوريا إلى الجامعة العربية في قمة جدة (أيار ٢٠٢٣) والعمل الذي تقوم به لجنة الإتصال العربية بشأن سوريا التي يشارك لبنان في عضويتها رغم الضغط الذي تمارسه بعض الدول الغربية على اللجنة. ويؤكد بو حبيب أن إحتضان سوريا عربياً، في إطار رؤية مشتركة سورية ـ عربية متفق عليها وبلورة الآلية التمويلية لتأمين الموارد اللازمة للعودة، قد يساعدان على حل مسألة النزوح السوري في لبنان.

ثانياً: وزارة الشؤون الاجتماعية:

لم نتلقَ أي ردّ أو جواب من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى تاريخه بالرغم من إرسال كتاب رسمي إليها بهذا الخصوص بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٤.

٧- وزارة الاعلام:

فيما يتعلق بإطلاق حملات توعية من مخاطر النزوح على المجتمعين السوري واللبناني وحث المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية والعسكرية للقبض على عصابات التهريب على الحدود: تم التعميم على الوكالة الوطنية والإذاعة ومديرية الدراسات لمتابعة الموضوع بإعتبارهم المعنيين مباشرة؟

وكان وزير الاعلام قد وجه كتاباً، بتاريخ ٥ تشرين الأول ٢٠٢٣، عنوانه "النزوح السوري في لبنان وتداعياته" إلى التلفزيونات بشأن التعامل مع القضية من منطلق وطني بحت والحرص على عدم التعامل بما قد يُفهم أنه ذو طابع عنصري. وجاء في نص الكتاب: "بالاشارة إلى الموضوع المُبين أعلاه، وبما أن للنزوح السوري في لبنان تداعيات جسيمة على المجتمع اللبناني برمته وعواقب خطيرة على لبنان، وبما أن هذه القضية باتت تشكل عبئاً كبيراً على اللبنانيين بما قد يؤدي بالبلاد إلى ما لا تُحمد عقباه، لذلك وتحسساً من خطورة هذا الأمر وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية، وعملاً بما نص عليه البند السابع من قرارات مجلس الوزراء تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ والذي أوكل إلى وزارة الأعلام إطلاق حملات توعية على مخاطر النزوح على المجتمعين السوري واللبناني". وأردف " نرجو من إدارتكم الكريمة إعطاء التوجيهات اللازمة لمديريات الأخبار والبرامج السياسية التابعة لها للتعامل مع هذه القضية من منطلق وطني بحت، والاضاءة عليها بكل جدية ومسؤولية وتوضيح مفاعيلها وانعكاساتها على لبنان،

وذلك من خلال إعتماد الدقة والوضوح في مقاربتها عبر تقصي الحقائق والأرقام من مصادرها الرسمية والحرص على عدم التعامل مع هذه القضية من منطلق قد يفهم بأنه ذو طابع عنصري أو أن يحمل أبعاداً تندرج في إطار التباينات السياسية الحاصلة في لبنان ومواكبة الإجراءات والتدابير ذات الصلة التي تقوم بها الحكومة، وذلك إلى حين تمكن الدولة اللبنانية من معالجة هذه القضية جذرياً وإيجاد الحلول لها انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا". وختم الوزير زياد المكاري كتابه بتوجيه الشكر إلى الوسائل الإعلامية لتعاونهم لما فيه مصلحة لبنان وشعبه.